- **عنوان البحث :**الوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي المحدودية: منهجية تصميم نظام النزاع
- **السنة** :2025
- **نوع البحث :**بحث علمي
- **رقم الكتالوج:**890-324-2020
- **أسماء الباحثين :**روني روتلر، تحت إشراف: البروفيسور جدعون سبير والبروفيسورة ميخال ألبراشتاين
- **جهة البحث :**جامعة بار إيلان

ملخص البحث

تم إعداد هذه الأطروحة للدكتوراه بدعم من مؤسسة شالوم (كرن شالوم)

يواجه الأشخاص مع محدودية، في إسرائيل وحول العالم، تمييزًا، تهميشًا، ووصمة اجتماعية. وعلى الرغم من أنه تم تطوير أدوات قانونية خلال العقود الأخيرة تهدف إلى تعزيز المساواة في الحقوق للأشخاص مع محدودية، إلا أن تأثير هذه الأدوات في الواقع العملي على تحقيق المساواة في الحقوق وتحسين رفاههم لا يزال محدودًا. ويعود ذلك، من بين أسباب أخرى، إلى غياب الإتاحة للمنظومة القضائية وللعدالة. يركّز هذا البحث على هذه المشكلة المتعلقة بقلة الإتاحة للعدالة، ويقترح طريقة مبتكرة لمعالجتها، من خلال تطوير إطار تحليلي ذي أفق عملي واسع.

بدأ المسار البحثي ببناء الإطار التحليلي، وذلك من خلال عرض منهج "تصميم نظام النزاع (DSD – Dispute System Design)" كإطار يحمل إمكانيات لإدارة النزاعات بطريقة عادلة وفعالة. ولتعزيز فعالية هذا الإطار وملاءمته للنزاعات المتعلقة بالمحدودية، يقوم البحث بدمج مبادئ حقوق الأشخاص مع محدودية ضمن العناصر الستة الأساسية لمنهج DSD: الأهداف، أصحاب المصلحة، السياق والثقافة، الإجراءات والبنية، الموارد، ومعايير النجاح، والمساءلة، والتعلّم.
ونتيجة لهذا الدمج، يتم تطوير نموذج يُسمى "تصميم نظام نزاع مرتكز على المحدودية"، وهو تصميم يهدف إلى مواجهة العقبات التي تعيق الإتاحة للعدالة أمام الأشخاص مع محدودية. كما يبيّن البحث المزايا العامة لهذا التصميم، والتي تجعل منه نموذجًا ذا صلة أيضًا للمنظمات والأنظمة التي لا تتعامل مباشرة مع قضايا المحدودية.
استنادًا إلى المبادئ التي يقوم عليها هذا التصميم، يقدّم البحث شرحًا لتطبيقه في مجالين أساسيين مرتبطين بحقوق الأشخاص مع محدودية، وهما مجالان تسودهما الإقصاء، التمييز، والوصم: **الأهلية القانونية** و**الوالدية**. يعرض البحث الواقع القائم في هذين المجالين، والقوى المختلفة الفاعلة فيهما، والتوترات والتمييزات القائمة، وبناءً على ذلك، يقترح إعادة تصميم للأنظمة المتعلقة بالأهلية القانونية والوالدية، بطريقة تسهم بفعالية في تعزيز حقوق الأشخاص مع محدودية.

المقال الأول بعنوان "Designing Access to Justice: A Disability-Rights-Based Dispute System"[1] **"تصميم الإتاحة للعدالة: نظام نزاع قائم على حقوق الأشخاص مع محدودية "**يعرض مشكلة غياب الإتاحة للعدالة أمام الأشخاص مع محدودية، ويطرح الحل المقترح لها وهو**" :تصميم نظام نزاع مرتكز على حقوق الأشخاص مع محدودية."**

"الإتاحة للعدالة" هو مصطلح يُبرز الفجوة القائمة بين مبدأ المساواة أمام القانون وبين القدرة الفعلية لمجموعات مختلفة على التمتّع بحقوقها القانونية. الفرضية الأساسية الكامنة وراء هذا المفهوم هي أن الوصول غير المتساوي إلى المنظومة القضائية يُناقض مبدأ الحماية المتساوية أمام القانون، ويقوّض قدرة الأفراد والجماعات على ممارسة حقوقهم الأساسية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى التعرف على العوائق التي تواجه هذه الفئات عند توجهها إلى النظام القضائي وضرورة العمل على إزالتها.

الأشخاص ذوو المحدودية، كفئة، يواجهون عقبات وتحديات واضحة عند محاولتهم تحقيق الوصول إلى نظام العدالة والقانون: تمييز، إقصاء، وصمة عار، ونقص في الوصول إلى الأماكن والخدمات، مما يدفعهم نحو مؤسسات مخصصة ويبعدهم عن

[1] Roni Rothler, *Designing Access to Justice: A Disability-Rights-Based Dispute System*, 29(1) HARV. NEGOT. L. REV. [forthcoming].

مراكز صنع القرار وصياغة السياسات الاجتماعية والقانونية. "حقوق الأشخاص ذوي المحدودية" هي الأداة القانونية التي من المفترض أن تُحدث تغييرًا، أو على الأقل تحسينًا، في هذا الواقع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التطورات الاجتماعية والقانونية في المجال، لا يزال الأشخاص ذوو المحدودية يواجهون عقبات كبيرة في طريقهم لتحقيق كامل حقوقهم. حتى في إدارة الإجراءات القانونية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمحدودية، مثل مجالات إعانات الضمان الاجتماعي، التعويضات، الصحة النفسية، الأبوة والأمومة والأهلية القانونية، هناك نقص مستمر في تطبيق المبادئ المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي المحدودية. يعكس هذا الواقع الصعوبة الأساسية في محاولة تعديل أنظمة قانونية قائمة لتتلاءم مع خطاب حقوق الإنسان.

يقترح المقال منهجية جديدة للتعامل مع مشكلة تنفيذ حقوق الأشخاص ذوي المحدودية وتعزيز وصولهم إلى العدالة. ولهذا الغرض، يقترح المقال استخدام آليات إدارة النزاعات وتبني نموذج "تصميم نظام النزاع (Dispute System Design - DSD)"، وهو إطار تحليلي لتطوير وتصميم شامل لأنظمة إدارة، منع وتسوية النزاعات. وفقًا لمبادئ هذا الإطار، يمكن تصميم أي نظام (مثل أماكن العمل، المؤسسات، وحتى الدول) استنادًا إلى ست مكونات رئيسية: 1) الأهداف، 2) الأطراف المعنية، 3) السياق والثقافة، 4) العملية والبنية، 5) الموارد، و6) النجاح، المساءلة والتعلم.

المقال الثاني "Access to Legal Capacity - A Disability-Rights-Based Design",[2] بعنوان "الوصول إلى الأهلية القانونية - تصميم قائم على حقوق الأشخاص ذوي المحدودية" يعتمد على "تصميم نظام النزاع القائم على محدودية" مع تركيز خاص على مجال الأهلية القانونية، وهو أحد القضايا الملحة في حقوق الأشخاص ذوي المحدودية اليوم.

في جوهره، تعبّر الأهلية القانونية عن قدرة الفرد على اتخاذ قرارات تتعلق بجميع جوانب حياته. وباعتبارها كذلك، فهي تشكل الأساس لجميع حقوق الإنسان الأخرى. ووفقًا للتشريعات المتقدمة (دولياً ومحلياً)، تشمل الحق في الأهلية القانونية أيضاً الحق في الحصول على الدعم اللازم للفرد من أجل اتخاذ القرارات.

يسمح القانون بتقييد أو حتى سلب الأهلية القانونية على أساس تصور عدم قدرة الفرد على اتخاذ القرارات، وبهدف حماية الشخص أو محيطه من خلال آليات بديلة لاتخاذ القرارات (على رأسها الوصاية). عادةً ما تُجرى الإجراءات الهادفة لتقييد الأهلية القانونية على الأشخاص المسنين الذين يعانون من تدهور معرفي، وكذلك الأشخاص ذوي المحدودية، وخاصة المحدودية الذهنية، النفسية، واضطراب التوحد. على مر السنين، شبه الباحثون سلب الأهلية القانونية بـ "الموت المدني"، وأبدوا مخاوف جدية بشأن تداعيات هذا التقييد على وصول الأشخاص ذوي المحدودية إلى العدالة.

لقد دفعت هذه الرؤى إلى إصلاحات سياسية وتشريعية، سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، مع التركيز على الحق العالمي في الأهلية القانونية واتخاذ القرار، والذي يشمل أيضًا الحق في الحصول على المساعدة والدعم لتحقيق هذا الحق. تمثل هذه الإصلاحات تحوّلًا في النموذج الفكري وتوازنًا جديدًا بين مبادئ الاستقلالية والحماية، مع التأكيد على أهمية الإرادة والتفضيلات الشخصية لكل فرد. وأبرز تعبير عن هذا الإصلاح هو المادة 12 من الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي المحدودية.

ومع ذلك، ورغم التأسيس التشريعي الواسع لهذه الإصلاحات، أثار تطبيقها العملي جدلاً جوهريًا. يتركز النقاش الحالي - سواء على الصعيد العالمي أو في إسرائيل - على كيفية صياغة السياسات والتشريعات والمحاكم المتعلقة بالأهلية القانونية بما يتوافق مع النموذج الجديد الذي يركّز على الاستقلالية، والأدوات المناسبة لتحقيق التوازن بين احترام إرادة الفرد وتفضيلاته وبين حمايته لصالحه.

يحدد المقال عدة عوائق رئيسية تعرقل تطبيق مبادئ الأهلية القانونية للأشخاص ذوي المحدودية، منها: الأنظمة الراسخة للقرارات البديلة، المفاهيم الخاطئة حول طبيعة اتخاذ القرار المدعوم، التحديات العملية في تطبيق أنظمة دعم متنوعة، المقاومة للتغيير من قبل أصحاب المصلحة المختلفين، ونقص البنى التحتية، والخبرة، والموارد اللازمة للتنفيذ الفعّال لهذه الأنظمة المعقدة.

استكمالًا لتحديد هذه العوائق، يتناول البحث تصميمًا مفصلًا للسياسات، والتشريعات، والهيئات القضائية في مجال الأهلية القانونية، مع الإشارة إلى العناصر الستة في "تصميم نظام النزاع القائم على المحدودية". ويقترح البحث خطوطًا عامة

[2] Roni Rothler, *Access to Legal Capacity: A Disability-Rights-Based Design*, 40(1) OHIO ST. J. DISP. RES. (202).4

وإصلاحات هيكلية محددة تستند إلى مبادئ الأهلية القانونية، والمعارضة التي برزت بشأن تطبيقها، والحل العملي-الأيديولوجي الموجود ضمن إطار "تصميم نظام النزاع القائم على المحدودية" وتطبيقه المحدد في مجال الأهلية القانونية.

المقال الثالث، " Designing Child Welfare Dispute Systems: A Framework For Enhancing Parenthood Disability Rights"[3]، بعنوان "تصميم أنظمة نزاع رعاية الأطفال: إطار لتعزيز حقوق الأهل ذوي المحدودية"، يتناول قضية ملحة أخرى في حياة الأشخاص ذوي المحدودية – وهي الأبوة والأمومة. تُعقد الإجراءات القانونية المتعلقة بالأبوة والأمومة عندما تتدخل سلطات الدولة في علاقة الوالد والطفل، عادة على أساس الإهمال أو سوء المعاملة للأطفال. مشابهًا لما هو عليه الحال في الأهلية القانونية، هناك توتر بين مبادئ الحماية والاستقلالية في هذه الإجراءات. تشير الدراسات الحديثة إلى وجود نسبة عالية من الآباء ذوي المحدودية (وخاصة الذهنية والنفسية) المشاركين في هذه الإجراءات. ويرتبط ذلك بالصعوبات التي يواجهها بعض الآباء ذوي المحدودية، والتي تؤثر على قدراتهم الأبوية الجسدية، الذهنية والنفسية. إلى جانب ذلك، تشير الدراسات إلى أن عوامل أخرى (مثل الحالة الاجتماعية-الاقتصادية، الوصم، الخوف من طلب المساعدة، ونقص الدعم الاجتماعي والمؤسسي) – وليس المحدودية نفسها – هي التي تتنبأ مباشرة بإهمال الأطفال.

تشير المادة 23 من الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي المحدودية إلى هذه القضية، وتلزم الدول الموقعة على الاتفاقية بضمان المساواة للأشخاص ذوي المحدودية أيضًا في مجالات الأسرة والأبوة. ومع ذلك، في الواقع، لا تُناقش حقوق الأشخاص ذوي المحدودية بشكل معمق في الإجراءات القانونية المتعلقة بالأبوة، سواء في إسرائيل أو في أنحاء العالم. علاوة على ذلك، وعلى عكس مجال الأهلية القانونية الذي شهد إصلاحًا تشريعيًا واسعًا كما ذُكر أعلاه، لم تحظَ العلاقة بين حقوق الأشخاص ذوي المحدودية والإجراءات القانونية في مجال الأبوة بالاهتمام والاعتراف الكافيين.

يتناول المقال الثالث هذه القضية ويحدد عائقين رئيسيين أمام تطبيق حقوق الأشخاص ذوي المحدودية في مجال الأبوة: الأول هو النظرة السائدة التي تعتبر الأبوة مهمة وظيفية شخصية، متجاهلة عناصر النمو، وأهمية العلاقات، والأنظمة الخارجية التي تؤثر على علاقة الطفل بالوالد (مثل الأنظمة المؤسسية، أماكن العمل، أنظمة الرعاية، والتنظيم الحكومي). العائق الثاني هو النهج العدائي السائد في الإجراءات التي تضع الوالدين في مواجهة أطفالهم، والذي يقوم على افتراض أن المحدودية عادة ما تتعارض مع مصلحة الطفل. هذه العوائق تقف في قلب غياب تطبيق حقوق الأشخاص ذوي المحدودية في مجال الأبوة.

استنادًا إلى هذه الفهم، يقترح المقال استخدام "تصميم نظام النزاع القائم على المحدودية" من أجل تصميم أنظمة وإجراءات اجتماعية-قانونية في مجال الأبوة. يركز هذا التصميم على مشكلة تطبيق حقوق الآباء ذوي المحدودية، مع التركيز على مبادئ الوصول إلى الخدمات والمحاكم، الاعتماد المتبادل بين الآباء والأطفال، الانفتاح على التنوع الثقافي في الأبوة، وأهمية أنظمة الدعم الخارجية. يوفر تحليل الإجراءات من هذه الزاوية منصة لإعادة تصميمها بشكل يوسع خيارات الدعم ويسمح بأبوة للأشخاص ذوي القدرات المتنوعة. أحد المبادئ المركزية في التصميم هو مبدأ الوقاية، الذي ينعكس في السعي للكشف المبكر عن المشاكل المحتملة ومعالجتها، بهدف منع تصعيد النزاعات وتقليل الحاجة إلى التدخل القضائي، مع خلق بيئة أكثر دعمًا للعائلات.

تقدم المقالات الثلاثة إطارًا مبتكرًا وشاملًا للتعامل مع التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي المحدودية في السياقات الاجتماعية والقانونية، وبالتالي لتعزيز وصولهم إلى العدالة ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. معًا، تشكل هذه المقالات مجموعة بحثية تتطور تدريجيًا. يقدم المقال الأول الأساس النظري والعملي لـ"تصميم نظام النزاع القائم على المحدودية". ويطبق ويوسع المقالان الثاني والثالث هذا الإطار في مجالين محددين - الأهلية القانونية والأبوة - مع توضيح الإمكانات والتحديات في تطبيق هذا النهج. كل مقال يستند إلى رؤى سابقه ويعمق فهم كيفية تطبيق هذه المبادئ في الأنظمة القانونية والاجتماعية المعقدة.

يقدم البحث مساهمة مهمة في مجال حقوق الأشخاص ذوي المحدودية وفي مجال إدارة النزاعات، حيث يوفر أدوات عملية لإعادة تصميم الأنظمة، ليس فقط في المجال القانوني بل أيضًا في مجالات السياسة، التشريع، التعليم القانوني، وحتى إنشاء هيئات قضائية جديدة.

تكمن أهمية هذا البحث في قدرته على سد الفجوة بين مثُل حقوق الأشخاص ذوي المحدودية وتطبيقها العملي. تقدم المنهجية المقترحة أدوات عملية لإعادة تصميم الأنظمة القانونية والاجتماعية، مع مواجهة الحواجز الهيكلية والتصورات النمطية.

[3] Roni Rothler, *Designing Child Welfare Dispute Systems: A Framework for Advancing Parenthood Disability Rights*, 24(2) CONN. PUB. INT. L.J. [forthcoming].

على عكس المناهج السائدة في القانون التي تعتمد على الرد على المشكلات القائمة، يقترح البحث نهجًا تخطيطيًا يسعى إلى تصميم الأنظمة مسبقًا لتكون متاحة ومتكيفة مع الأشخاص ذوي المحدودية، مع اعتماد جوهري على مبادئ الحقوق، القانون، والعدالة. كما يشكل هذا النهج بديلًا لطرق إدارة النزاعات التي تركز أساسًا على العلاقات وتحقيق أهداف إدارة النزاع، إذ يقدم منظورًا أوسع لدور القانون في تعزيز الحقوق، وبالأخص حقوق الأشخاص ذوي المحدودية.

يفتح البحث آفاقًا لعدة اتجاهات بحثية مستقبلية، أولها دراسة تطبيق النموذج في مجالات أخرى متعلقة بحقوق الأشخاص ذوي المحدودية، مثل العمل، السكن، أو التعليم، وكذلك في مجالات اجتماعية-قانونية أخرى. واتجاه بحثي مركزي آخر ينبثق من تأسيس قاعدة للدراسات التجريبية التي ستختبر فعالية النموذج المقترح على أرض الواقع.

- لפריט המלא
- למאגר המחקרים של קרן שלם
- למאגר כלי המחקר של קרן שלם